

المقدم والتالي في الشريعة فيشتد اتفاق الشرطيين طيبين
 فيما ذكر لكن يعبر بدل الموضوع والمجمل بالمقدم والتالي ثم بين ما
 يتناقض كل من الموجبه والسالبة فقال ونقيض الموجبه الكلية
 انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان
 وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية
 انما هي الموجبه الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان حيوان
 وبعض الانسان حيوان لما يأتي في قوله والمجسورات
 وفي نسخة المجسورات والمراد بالمجسورات لا يتحقق
 التناقض بينهما بعد اتفاقهما في الوجودات السابقة إلا
 بعد اختلافهما في الكمية اى الكلية والجزئية لان
 الكليتين قد تكذبنا كقولنا كل انسان كاذب ولا شيء
 من الانسان كاذب والجزئيتين قد تصدقا كقولنا بعض
 الانسان كاذب وبعض الانسان ليس بكاذب والمتضادات
 لا يجتمعان ولا يتعاضدان وهذا ان المثالان للجزئيتين وقال
 الشرطيين كما كان الانسان كاذبا فاجازناه في كل كاذب
 الانسان كاذبا فاجازناه في قوله الجزئيتين كما هو
 الاشارة اليه ومن الاصطلاحات المنطقية العكس وهو تلازم اقسام
 الاول عكس لتقيض الموافق وهو تبديل الطرفين الاول من القضية
 بنقيض الثاني منها وعكسه مع بقا الصدق والكيفى السلب
 والايجاب كقولنا انسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بانسان الثاني
 عكس لتقيض الخالف وهو تبديل الطرفين الاول من القضية بنقيض
 الثاني والثاني يعين الاول مع بقا الصدق دون الكيفى نحو كل
 انسان حيوان لا شيء مما ليس بحيوان بانسان ويسمى هذا مخالفا
 لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لكونه فيهما الثالث
 العكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقرر المصنف فقال



العكس

العكس وهو ان يصير الموضوع مجرولا والمجمل موضوعا مع
 تمام السلب والايجاب كما لم يعمى ان الاصل ان كان موجبا
 فيكون العكس موجبا او سلبا فاسالبا ومع بقا التصديق
 والتقديم بحاله وغير بعضهم بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق
 فقط وهو الخ لانه العكس لازم للقضية ولا يلزم من كذب
 المرزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع
 صدق عليه وهو بعض الانسان حيوان بخلاف صدق المرزوم
 يستعمل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في عبارته
 البعض صدقهما في الواقع بل ان يكون الاصل بحيث لو فرض صدق
 لزم صدق العكس ومع هذا فالتعريف والتصديق اوله متب بالصدق
 لان التصديق لا يقتضى وقوع الصدق ويجازيه فاصح على الجملة
 فلو قال وهو ان يصير الاول ثانيا والثاني اولا لكان اوله يتناول
 الشرطيات واعلم ان العكس يطبق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل
 الموضوع والمجمل وعكسه وان المراد بهما الموضوع والمجمل في الذكر
 اعنى وصفها العنواني فلا يرد السؤال بان العكس لا يصير
 ذات الموضوع مجرولا ووصف المجمل موضوعا بل موضوع العكس ذات
 المجمل ومجمله وصف الموضوع والموجبه الكلية لا تنحل
 كلية لئلا تنقض عبارة يكون المجمل فيها اعم من الموضوع
 ويصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان
 انسان والاصدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال
 بل تنحل جزمه لانا اقلنا ان انسان حيوان يصدق
 بعض حيوان انسان فانا عكس الموضوع شيئا موضوعا بالاشارة
 والحيوان وهو ان المناطق فيكون بعض الحيوانات انسانا ولا ينفذ
 اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسانا
 والاصدق تقيضه وهو لا شيء من الحيوانات انسانا فتلزم المنافي

قوله فانا عكس الموضوع
 وهذا انما هو المراد
 وهو الاخص على جميع
 افراد الاعم وهو محال
 بل تنحل جزمه لانا اقلنا
 ان انسان حيوان يصدق
 بعض حيوان انسان فانا
 عكس الموضوع شيئا
 موضوعا بالاشارة
 والحيوان وهو ان
 المناطق فيكون بعض
 الحيوانات انسانا ولا
 ينفذ اذا صدق كل
 انسان حيوان لزم ان
 يصدق بعض الحيوان
 انسانا والاصدق
 تقيضه وهو لا شيء
 من الحيوانات انسانا
 فتلزم المنافي